

دور الخصومة في تكوين الخطاب السياسي العراقي المعاصر The role of rivalry in shaping contemporary Iraqi political discourse

محمد كاظم هاشم*، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى - العراق -

moh_alseed86@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2020/10/11 تاريخ قبول المقال: 2020/10/24 تاريخ نشر المقال: 2020/11/04

الملخص:

إن الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على دور عامل الخصومة في تكوين الخطاب السياسي العراقي المعاصر عن طريق التعرف على خطاب التيارات السياسية العراقية الماسكة والمشاركة في السلطة، مفترضةً إن الخصومة السياسية أثرت بشكل كبير في خطاب التيارات السياسية العراقية المعاصرة، لدرجة أن خطابها أصبح خطاباً لا يمتلك هوية ثابتة، بل متغيرة، بحسب نوع وشدة الخصومة السياسية وهو بدوره ساهم في عدم وجود خطاب سياسي عراقي يتمتع بثبات نسبي. ولإثبات هذه الفرضية بما يتلاءم مع المقام، تم الاستناد الى دراسة واقع وخطاب التيارات السياسية العراقية، وتحديدًا "العربية منها" في المدة الزمنية من (2005 - 2018)، معتمدين في تحليلنا على معايير أساسية، ألا وهي 1- الظروف السياسية والاجتماعية، التي تفرض على التيارات السياسية تعديل خطابها. 2- شكل الاحزاب والتحالفات السياسية في كل دورة زمنية وانتخابية باعتبار ان هذا الشكل هو أحد نتائج الخطاب السياسي والظروف الاجتماعية الحاكمة.

الكلمات المفتاحية: الخصومة السياسية، الخطاب السياسي، العراق، التيارات والأحزاب السياسية.

Abstract:

The current study aims to identify the role of the adversarial factor in the formation of contemporary Iraqi political discourse by identifying the discourse of the holding Iraqi political currents and the participation in power, assuming that political antagonism has greatly affected the discourse of contemporary Iraqi political currents, to the extent that their discourse has become a speech that does not possess A fixed, but it is changing, according to the type and intensity of the political antagonism, which in turn contributed to the absence of an Iraqi political discourse that enjoys relative stability. In order to prove this hypothesis in line with the position, we have relied on studying the reality and discourse of the Iraqi political currents, specifically the "Arab ones" in the period of time (2005-2018), relying on our analysis on basic criteria, namely 1- the political and social conditions that impose Political currents must modify their rhetoric. 2- The form of

political parties and alliances in every electoral period, considering that this form is a product of political discourse and ruling social conditions.

Keywords: political antagonism, political discourse, Iraq, currents and political parties.

المقدمة:

إن لبعد الخصومة دور أساس في تكوين أو تغيير ملامح الخطاب السياسي، فهذا البعد يساهم عن طريق رسم الخطوط الفاصلة بين الآن والأخر والصدى والعدو في صناعة الخطاب السياسي، ولأن هذه الخطوط هي خطوط متحركة وفقاً لمنطق المنفعة وحركة السياسة فإن الخطاب السياسي سيكون متحركاً ومتغيراً وفقاً لها. ولهذا نجد في الحالة العراقية أن بعد الخصومة أثر كثيراً في ملامح وهوية الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 فهو الذي جعل من هذا الخطاب خطاباً سياسياً دينياً ومذهبياً في المدة من (2003-2014) وخطاباً سياسياً دينياً - مدنياً في المدة من (2014-2018) وما بعدها.

فقد أثر هذا البعد بشكل كبير في " شكل، بنية وهوية " الخطاب السياسي العراقي، جاعلاً من هوية هذا الخطاب هوية حدوث متغيرة باستمرار، بحسب نوع وشدة الخصومة وطبيعتها. وسنحاول هنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر هذا البعد في تكوين ورسم ملامح الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 مركزين في تحليلنا على أمور هي: الظروف السياسية والاجتماعية التي تساهم في تكوين ملامح الخطاب السياسي العراقي في كل دورة زمنية (انتخابية)، والعوامل المنتجة للخصومة السياسية والتي بدورها تساهم في إعادة صياغة الخطاب السياسي والائتلافات السياسية.

إشكالية وسؤال الدراسة: لأهمية الوقوف على طبيعة الخطاب السياسي العراقي المعاصر بعد حدوث التغيير السياسي في العراق عام 2003 ظهرت الحاجة لكتابة هذه الدراسة والتي يتمثل سؤالها المركزي في ما هو دور الخصومة في رسم وتكوين الخطاب السياسي للتيارات السياسية الحاكمة في العراق المعاصر بعد عام 2003؟.

فرضية الدراسة: نفترض الدراسة إن الخصومة السياسية أثرت بشكل كبير في تكوين ملامح الخطاب السياسي العراقي عن طريق التأثير في خطاب التيارات السياسية العراقية المعاصرة، لدرجة أن خطاب هذه التيارات أصبح خطاباً لا يمتلك هوية ثابتة، بل هوية مؤقتة متنقلة بين الدينية المذهبية والمدنية العلمانية، بحسب نوع وشدة الخصومة السياسية والتي ساهمت بدورها في عدم وجود خطاب سياسي عراقي وطني ويتمتع بثبات نسبي.

منهجية الدراسة: استخدم في هذه الدراسة منهج تحليل الخطاب السياسي للمنظرين "ارنستو لاكلاو وشانتال موف" ويفترض هذا المنهج أن الخطاب السياسي الذي يشمل الفكر والسلوك السياسيين هو خطاب ذات هوية متغيرة وتلعب الخصومة السياسية دور أساس في عدم ثباته وتحوله المستمر.

هيكلية الدراسة: تتكون هذه الدراسة من بحثين الأول: الخصومة وطبيعة الخطاب السياسي العراقي 2005-2014 والثاني: الخصومة وطبيعة الخطاب السياسي العراقي 2014-2018.

المبحث الأول: الخصومة وطبيعة الخطاب السياسي العراقي 2005-2014

أولاً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي قبل وأثناء انتخابات 2005

قد جرت بعد إقرار الدستور أول انتخابات برلمانية في العراق في 2005/12/15، في ظل وجود الاحتلال الأمريكي ونفوذه الكبير، وأزمات غياب الأمن والخدمات، وانقسام مجتمعي حاد، رافق هذا الانقسام المجتمعي، قلق وجودي متمثل بخوف الشيعة والکرد من العودة للماضي وحقب الاضطهاد وخوف العرب السنة من المستقبل الذي ينتظرهم. مع وجود تيار علماني ضعيف يسعى إلى تثبيت حضوره من خلال استثمار الدعم الأمريكي ووعوده بالمساهمة في إيجاد عراق ديمقراطي تعددي غير ديني. فكان الفضاء السياسي والاجتماعي يسوده الصراع الطائفي "سني - شيعي" والقومي "عربي - كردي" وبدرجة اقل الأيديولوجي "إسلامي - علماني".

أثر هذا الفضاء المتخاصم في تكوين التحالفات الانتخابية والتي كانت في طبيعتها تحالفات هشة نسبياً، يجمعها معيار تثبيت الوجود المذهبي أو القومي العرقي، كما أثر هذا الفضاء في معيار توجه - معظم - الناخبين باعتمادهم معيار الانتماء للمذهب والطائفة كأساس للخيار الانتخابي، وفقاً لهذه المعيار شحن المواطن العراقي - عن طريق الفتاوى الدينية ودور العبادات ووسائل الإعلام - طائفيًا، وقومياً وصور له الوضع بوجود عدو أو خصم متميز يهدد وجوده وكيانه، فالأساس تثبيت هذا الوجود أما البرامج السياسية أو الخدمات فهي ثانوية أو لنقل "غير ذات أهمية".

وفيما يرتبط بتكوين التحالفات الانتخابية وطبيعة الخطاب السياسي، فقد شكلت الأحزاب والتيارات السياسية الإسلامية الشيعية الرئيسة ائتلاًفاً واحداً تحت اسم "الائتلاف العراقي الموحد". وبالرغم من تبني هذا الائتلاف برنامجاً انتخابياً رسمياً تحت شعار "كلنا للعراق والعراق لنا جميعاً" متضمناً مبادئ أساسية هي (الأمان، الأعمار، الوحدة، السيادة والازدهار) وهدفاً معلناً هو إقامة دولة دستورية تضمن حقوق الشعب بجميع أديانه ومذاهبه وأقلياته¹. وعلى الرغم من ذلك كان الخطاب التعبوي المستند إلى الخصومة مع الآخر السني والعلماني، هو الأقوى جماهيرياً وسياسياً، والأكثر تأثيراً وتقبلاً. استهدف هذا الخطاب عواطف الشيعة ومشاعرهم، مذكراً إياهم بأزمة الخوف والقتل والإعدام الجماعي والحرمان من الحقوق، ومنها الحقوق الدينية، ومحذراً إياهم من إن عدم المشاركة في الانتخابات والتصويت للتحالف الشيعي يعني فوز المنافس، والعودة إلى ذلك الماضي، مستثمراً تقبل الناس لهذا الخطاب، بفعل وجود الجماعات المسلحة والجهادية التي كانت تفجر وتقتل الناس في الأسواق والأماكن الشعبية، وفي الزيارات الدينية والمساجد وفي كل مكان. كما ساهم في اقتدار هذا الخطاب إفتاء مرجعية السيد السيستاني بوجوب المشاركة في الانتخابات².

في الجهة المقابلة كان الخطاب السياسي السني وهو المنافس الرئيس للخطاب السياسي الشيعي يعيش أزمة مزدوجة "المشاركة - المعارضة"، بمعنى أن ممثلي السنة كانوا يرفضون الوضع السياسي الجديد بعد 2003، إلا أنهم يشتركون فيه على أمل تغييره. كما أنهم لم يتمكنوا - بسبب المواقف المتعددة والمتشعبة - من اتخاذ قراراً موحداً بالمشاركة في الانتخابات، وفي إيجاد كيان سياسي واحد يخوضها. منقسمين إزاء ذلك إلى تيارين، الأول: "هيئة علماء المسلمين" يدعو بشكل صريح لمقاطعة الانتخابات وكل العمل السياسي، وعدم المشاركة فيها. والثاني يدعو للمشاركة والتغيير من داخل النظام، مثل التيار الثاني: تحالفين سياسيين الأول وهو الأقوى "جبهة التوافق العراقي" الذي ضم ثلاثة كيانات سياسية سنية هي الحزب الإسلامي العراقي، مؤتمر أهل العراق ومجلس الحوار الوطني، أما التحالف الثاني فهو "جبهة الحوار الوطني" الذي تبنى خطاباً علمانياً قومياً عربياً، إلا إنه على الرغم من ذلك كان الانتماء السني واضح عليه من خلال السعي لما اسماء استحصال الحقوق السنية.

إن الخطاب السياسي السني لم يكن آنذاك اقل استثماراً للدين من نظيره الشيعي، فقد عدّ قادة من السنة المشاركة في الانتخابات "ضرورة وطنية وشرعية"، مشددين على وجوب عدم الاستماع لدعوات المقاطعة، ومتهمين أصحاب هذه الدعوات بانهم يريدون تدمير العراق والحاق الضرر بالسنة³، ومعلنين إن هدفهم من المشاركة في الانتخابات هو تغيير الوضع السياسي القائم عن طريق تعديل الدستور، وإلغاء بعض القوانين مثل قانون "اجتثاث البعث" و"قانون مكافحة الإرهاب"؛ لأنها -بنظرهم- قوانين تستهدف السنة فقط. فضلاً عن إعطاءهم وعود في حالة تحقيق الفوز بإعادة ضباط جيش النظام السابق إلى المؤسسة العسكرية وإعادة التوازن فيها، وكذلك إعادة كبار البعثيين إلى وظائفهم⁴. بالإضافة إلى أن ممثلي السنة السياسيين - وفي إطار التعبئة والخصومة - قد شنوا هجمة شرسة على خصومهم من الشيعة مشككين بانتمائهم وهويتهم العربية، ووصفهم ب"الصفويين" في إشارة صريحة إلى تبعيتهم لإيران، ومتهمين ممثلي الشيعة السياسيين بمحاولة الانتقام من أهل السنة بدلائل تاريخية.

أما التيارات السياسية العلمانية وبفعل الفضاء الطائفي والمذهبي السائد آنذاك لم يكن لديها خطاباً قوياً ومقنعاً، ولم يكن لها حظوظ كبيرة للمنافسة، كما أنها كانت منقسمة بين الدخول في التحالفات المذهبية حسب انتماءها الاجتماعي والعرق والطائفي، أو تكوين تحالفات مستقلة. ولم يستطع خطابها المدني من جذب آراء الناخبين، وذهبت هذه التيارات مضطراً إلى الاستفادة من الدين قدر الإمكان لتحقيق هذا الأمر. إذ حاول الائتلاف العلماني الأبرز "القائمة العراقية الموحدة" مزاحمة التيارات الدينية في الاستفادة من الدين؛ لكسب الأصوات الانتخابية. ساعياً إلى مزج الدعوة الدينية مع الدعوة الليبرالية، ومدعياً سعيه لإعطاء الحرية الدينية للجميع في ممارسة شعائرهم الدينية، وأنه سيعمل على تعزيز الحريات الدينية والدفاع عنها⁵، كما حاول قاداته عن طريق زيارة العتبات الدينية إظهار انفسهم في مظهر المتدين الملتزم، لكنهم واجهوا في المقابل حملة شرسة من قبل التيارات الدينية الشيعية والسنية، حتى أن "أياد علاوي" رئيس هذا الائتلاف تعرض للضرب

والطرد عندما ذهب لزيارة مرقد "الإمام علي" في النجف أثناء الحملة الانتخابية، كما تعرضت حملته الانتخابية للتشويه، وتم وصف ائتلافه بالبعثي والعميل للاحتلال والمعادي للدين وغيرها من الأوصاف. فضلا عن الخطابات المتقدمة، كان هناك خطاب آخر يركز بالأساس على القومية والعرقية، هو الخطاب القومي الكردي الساعي لتثبيت الامتيازات القومية في الدولة الجديدة، تمثل هذا الخطاب في ائتلاف "التجمع الكردستاني" المتكون من الأحزاب الكردية الرئيسية.

على وفق المعطيات المتقدمة، يتبين إن العامل الديني والمذهبي وظروف الصراع الطائفي والعراقي كانت هي المتحكمة في الخطاب السياسي العراقي أثناء انتخابات 2005 وقبلها، وكان العامل الديني يمثل جوهر ولب الخطاب السياسي.

ثانياً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي قبل وأثناء انتخابات 2010

يمكن القول، قد حدث تحول نسبي في انتخابات 2010 مقارنةً مع الانتخابات السابقة فيما يتعلق بالواقعية السياسية وتحول الخطاب السياسي في جذب الناخبين نحو دغدغة مشاكل الناس المعيشية أكثر من مخاطبة أحاسيسهم وعواطفهم. إلا إن عوامل الصراع المذهبي والقومي بقيت مؤثرة ومتحكمة بطبيعة التحالفات السياسية وتوجهات الناخبين. فقد حصل تحول في شكل التحالفات الانتخابية؛ نظراً للرغبة الشديدة لدى كل حزب وتيار بالوصول إلى منصب رئيس الوزراء صاحب الصلاحيات التنفيذية الواسعة والنفوذ الكبير، والتأثير الواسع في الشخصية العراقية.

فقد زاد هذا الموقع من حجم المنافسة السياسية والانتخابية؛ نظراً لحجم نفوذ رئيس الوزراء في ظل نظام حديث النشأة لم تشرع القوانين والتعليمات المنظمة لعمله، فضلا عن الصفة العسكرية التي يتمتع بها صاحب هذا الموقع؛ كونه دستورياً القائد العام للقوات المسلحة، وهذا يعني إن جميع الأجهزة الأمنية تأتمر بأمرته مما يزيد من نفوذه ويضيف قوة إلى قوته في ظل دولة يحتل فيه الأمن أولوية قصوى؛ بسبب الفوضى وغياب سلطة القانون.

هذه العوامل المتقدمة، عمقت الانقسام والصراع بين التيارات السياسية، وكانت نتيجة هذا الصراع هو تفكك الائتلافات الكبيرة التي شاركت في انتخابات 2005، وتشكل ائتلافات انتخابية جديدة، فقد كون "حزب الدعوة الإسلامية" تحالفاً سياسياً بقيادة "توري المالكي" تحت اسم "دولة القانون" ضم هذا الائتلاف عدداً من الأحزاب والشخصيات العشائرية، والعلمانية السنية، والكردية، والتركمانية في محاولة لخوض الانتخابات تحت شعار وطني عام عابر للطائفية والقومية⁶. في المقابل تجمع خصوم المالكي من الشيعة (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، منظمة بدر، التيار الصدري، حزب الفضيلة الإسلامي، تيار الإصلاح الوطني، منظمة العمل الإسلامي، حركة حزب الله في العراق، المؤتمر الوطني العراقي "علماني شيعي") في ائتلاف آخر تحت اسم "الائتلاف الوطني العراقي"⁷.

وفيما بلغ تنافس وانقسام الأحزاب الشيعية أشدّه، كان المنافس السياسي السني يشهد تحولاً هو الآخر وللسبب ذاته وهو الحصول على منصب رئيس الوزراء، إذ هاجرت معظم الأحزاب والشخصيات السنية جبهة "التوافق العراقي" الائتلاف الفائز بأعلى المقاعد السنية في انتخابات 2005 مجتمعةً مع بعض التيارات العلمانية في "ائتلاف العراقية". كان انتماء هذا الائتلاف بشكل واضح إلى الاجتماع السياسي السني، وكانت هويته "علمانية - إسلامية سنية" بحكم المنافسة مع الائتلافات السياسية الشيعية، وإن كان رئيسه وعدداً من رموزه من الشيعة. أما شكل وهيكلية هذا الائتلاف فكان يرأسه حزب الوفاق الوطني "اياد علاوي"، وانضم إليه من السنة حركة تجديد "طارق الهاشمي" الأمين العام السابق للحزب الإسلامي العراقي، جبهة الحوار الوطني "صالح المطلك"، تجمع عراقيون "أسامة النجيفي"، بالإضافة إلى الجبهة التركمانية وعدد من الشخصيات العشائرية والعلمانية الشيعية⁸.

كانت هذه الائتلافات السياسية الثلاثة أبرز الائتلافات المتنافسة، بل يمكن القول بأن المنافسة انحصرت فيما بينها إذا ما تم استثناء ائتلافات القومية الكردية، فكانت المنافسة شديدة جداً، ومما زاد من شدتها فضلاً عن الرغبة في الحصول على موقع رئيس الحكومة، هو اعتماد قانون التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة قانوناً لتنظيم الانتخابات مما أعطى فرصة للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لتبادل الاتهامات وتسليط الضوء على مرشحي كل ائتلاف، خاصة الذين تدور حولهم شبهات فساد وإرهاب. بالإضافة إلى أنه في الأصل كان يمتاز الخطاب والبرنامج الانتخابي بالجدل والخصومة الشديتين، والصراع على كسب الأصوات بمختلف الطرق القانونية وغير القانونية، وظهر جلياً الصراع على تمثيل الهويات الفرعية، حيث تنافس ائتلاف دولة القانون مع الائتلاف الوطني على تمثيل الهوية الشيعية ومع ائتلاف العراقية على تمثيل الهوية الوطنية، فيما تنافست الأخيرة مع ائتلاف التوافق على تمثيل الهوية السنية، وحدث الأمر ذاته بين التحالف الكردستاني والتغيير والاتحاد والجماعة الإسلامية على تمثيل الهوية الكردية.

تأسيساً على ما سبق، كان محور تنافس الائتلافيين السياسيين الشيعيين دالة "المرجعية الدينية" المتمثلة بالمرجع الشيعي "علي الحسيني السيستاني"، إذ ادعى كل ائتلاف بأنه الأقرب والأكثر طاعةً للمرجعية الدينية، واخذ كل منهم يستثمر اسمها ويفسر كلامها على وفق مصلحته السياسية والانتخابية. ثم جاء التنافس على المشروع السياسي برتبة متأخرة؛ حيث طرح كل منهم رؤية في الحكم متميزة عن الآخر، فكانت رؤية ائتلاف دولة القانون تتمثل أولاً: بتشكيل حكومة أغلبية سياسية يكون لرئيسها صلاحيات مطلقة في اختيار الوزراء ومحاسبهم⁹، وثانياً: الظهور بالمظهر الوطني والهوية الجامعة لكل العراقيين وليس لطائفة واحدة فقط وعدم ارتباطه بدولة خارجية، حيث جاء على لسان رئيسه المالكي: ((نعلم أن همتنا الأول هو العراق وأهله، ونريده حراً موحداً قوياً كامل السيادة، ونعلم أننا لا نخضع لقوة خارجية، جارة كانت أو أجنبية. ونعلم أننا نسعى لتمثيل كل العراقيين بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، ونريد أن نعيش جميعاً إخوة في هذا الوطن))¹⁰.

ومن جهة أخرى وضمن اطار الخصومة والمغايرة، طرح الائتلاف الوطني مفهوم "ديمقراطية المشاركة" أسلوباً للإدارة والحكم، وشكل الحكومة خلافاً لمنهج دولة القانون في التأكيد على "ديمقراطية الأغلبية"، وضمن نفس الاطار تضمن خطابه مفاهيم تخص حقوق الإنسان، متهماً خصمه بانتهاك حقوقهم، كما ركز في خطابه على القضايا الاجتماعية والخدمية، ومكافحة الفساد الإداري، متهماً خصمه بالمساهمة في إشاعة الفساد والفشل في تحقيق الخدمات¹¹.

أما فيما يتعلق بائتلاف العراقية ذات الهوية العلمانية- السنية، الذي قدم نفسه على أنه تحالف يمثل كل الشعب العراقي، ويقوم على أسس وطنية "غير دينية أو طائفية" فقد كان خطابه يعبر عن أزمة خصومة شديدة مع الائتلافين الشيعيين وخصوصاً ائتلاف دولة القانون، مدعياً بأنه ضحية لحملة تشويه حكومية، أدت إلى حرمان مئات الأشخاص من الترشيح للانتخابات، وتشويه سمعة عدد آخر، من بينهم قيادات في الائتلاف تحت مزاعم الانتماء والعلاقة مع حزب البعث المحظور، مستثمراً بعض الإجراءات الحكومية لإظهار مظلوميته، وكسب عطف وتأييد الجماهير السنية والمدنية والبعثية، وكذلك كسب ود الإعلام الخارجي.

تضمن أيضاً خطاب هذا الائتلاف الدعوة لبناء دولة قوية بعيدة عن "المحاصصة الطائفية"، إعادة بناء القوات المسلحة، تعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب¹². كما أكد قاداته بأنهم يسعون إلى استعادة عظمة العراق وقوته في المنطقة، عن طريق سياسة خارجية جديدة، توثق الارتباط مع الدول المجاورة وخصوصاً العربية منها- مستغلين توتر العلاقة بين حكومة المالكي وعدد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية - ولأثبتت قدرتهم على تحقيق هذا الأمر زار أياد علاوي وعدد آخر من قادة الائتلاف معظم العواصم العربية مؤكدين سعيهم لإقامة علاقات فاعلة مع الدول العربية.

وصلاً بما سبق يظهر حصول تحول نسبي في طبيعة الخطاب السياسي العراقي وظهور عوامل جديدة تحكم المنافسة والصراع منها بعض المواقع السياسية المؤثرة وكذلك مشاكل الناس وهمومهم.

المبحث الثاني: الخصومة وطبيعة الخطاب السياسي العراقي 2014 - 2018

أولاً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي قبل وأثناء انتخابات 2014

إن تشكيل الحكومات غير المنسجمة سياسياً وإدارياً بعد انتخابات 2005 وانتخابات 2010 وإخفاقها في انتشال العراق من مشاكله الاجتماعية والخدمية والاقتصادية والعمرانية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الخصومة السياسية بين الماسكين بزمام الأمر السياسي إلى درجات خطيرة جداً وانسحابها إلى الشارع العراقي أدى إلى حدوث أزمات كبرى وغضب شعبي كبير. فقد اشتد مستوى الصراع السياسي الطائفي والاحتماء بالمذهب والطائفة والعرق سعياً للهروب والخلص من أي مسألة أو حساب بعد ازدياد الاتهام المتبادل بالفساد والتفرد بالسلطة من قبل المتبارين السياسيين.

بناءً على ما تقدم حصلت أزمات كبرى للدولة، أولها أزمة الشرعية والثقة الناتجة عن ازدياد النقم الشعبي على الطبقة السياسية المتصارعة، وغير القادرة على تقديم حلول لمشكلات الناس الأمنية والخدمية والمعيشية. وثانيها الأزمة الطائفية، وتساعد حدة الخطاب الطائفي، وما رافقهما من استفحال خطر تنظيم القاعدة وداعش وتدهور في الملف الأمني وتفجيرات يومية، نتج عنها آلاف الضحايا من المواطنين. كما كان للعامل الخارجي أثر كبير في استفحال هذه الأزمات، إذ القت الأزمة الداخلية السورية التي بدأت في عام 2011 بظلالها على العراق، وزادت من الانقسام الداخلي "الشيعي - السني"؛ بسبب وقوف الحكومة العراقية إلى جانب الحكومة السورية، وهذا يعني عملياً بأنها وضعت نفسها في خصومة مع تركيا والسعودية وبعض دول الخليج العربي. الذين بدورهم بالإضافة إلى دعمهم للمعارضة السورية، كانوا يدعمون أعداء المالكي الداخليين من السنة والكرد، ما أدى أيضاً إلى حدوث توتراً كبيراً في العلاقة بين الحكومة العراقية وهذه الدول. كما كانت الأزمة السورية سبباً في توتر العلاقة بين رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" والإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما"، بعد أن اتهمت الأخيرة الحكومة العراقية بتهريب السلاح الإيراني إلى سوريا.

كانت نتيجة هذه الظروف أن تحظى انتخابات 2014 بأهمية كبرى؛ كونها أولاً: أول انتخابات جرت بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011، وثانياً: إنها جرت في ظل انقسام شديد داخل الهويات الفرعية والانقسام على تمثيلها. إذ كان الصراع السياسي شديداً ومتعدد الأطراف، جاز فيه استخدام كل الطرق المشروعة منها وغير المشروعة -الإقصاء، الاغتيال، تهديد الناخبين والمرشحين والتزوير- لتحقيق الفوز على المنافس.

كان أمراً طبيعياً أن يؤثر عامل الصراع على تكوين التحالفات السياسية، محدثاً تخلخلاً في التحالفات السابقة ومؤدياً إلى ظهور تحالفات جديدة، فإذا ما استثنينا ائتلاف دولة القانون الذي حافظ على وحدته، فإن جميع الائتلافات الأخرى قد تعرضت للتفكك والتشتت، كما تعرضت بعض الأحزاب إلى مشكلات داخلية، أدت إلى حصول انقسامات داخلها، حيث انفصلت منظمة بدر عن المجلس الأعلى الإسلامي مكونةً كياناً جديداً انضم إلى ائتلاف دولة القانون، كما حصل انشقاق داخل التيار الصدري بظهور حركة عصائب أهل الحق ودخولها انتخابات 2014 بشكلٍ مستقلٍ.

إذا ما أردنا مقارنة الائتلافات الانتخابية لعام 2014 مع 2010 يمكن القول بأن الائتلافات والتيارات السياسية اتسمت بسمتين أساسيتين: -

الأولى: أصبحت أكثر انقساماً مما كانت عليه في انتخابات 2010، واشتد التنافس السياسي داخل كل مكون اجتماعي، فقد تنافست عدة ائتلافات بدل ائتلاف واحد على تمثيل كل هوية أثنية، أو مذهبية. وشهدت انتخابات 2014 انقساماً وتنافساً كبيراً على تمثيل الهوية الواحدة بدخول التيارات والأحزاب السياسية الشيعية الانتخابات بخمسة ائتلافات رئيسية، هي دولة القانون "نوري المالكي"، المواطن "عمار الحكيم"، الأحرار

"مقتدى الصدر"، الفضيلة والنُخب المستقلة "محمد اليعقوبي"، تحالف الإصلاح الوطني "إبراهيم الجعفري". ودخل السنة الانتخابات أيضا في عدة ائتلافات أهمها: متحدون للإصلاح "أسامة النجيفي"، والعربية "صالح المطلك". وهذا الأمر ينسحب أيضا على الكرد والتيارات العلمانية. حيث أبرز من مثل التيار العلماني ائتلافي الوطنية "أياد علاوي" والتحالف المدني الديمقراطي.

الثانية: اتسمت ائتلافات 2014 بأنها كانت أكثر طائفية ومذهبية مقارنةً مع انتخابات 2010، إذ تكونت الائتلافات الرئيسة من مكونٍ واحدٍ شيعيٍّ أو سنيٍّ، بعكس انتخابات 2010. وهذا يشير إلى قوة العامل الديني والمذهبي في انتخابات 2014، وقوة العوامل التي تغذي سؤاءً الخارجية منها أم الداخلية. بالإضافة إلى قوة ونجاعة التعبئة السياسية المذهبية والطائفية التي تسهل على الكتل حصد الأصوات الانتخابية، وتنسي الناخبين والمواطنين المطالبة بالحقوق والخدمات، والأمر ذاته ينسحب على العلمانيين، حيث سارع الكثير منهم إلى الاشتراك في التيارات الدينية حسب الطائفة التي ينتمي إليها من أجل الحصول على الأصوات وتحقيق الفوز.

يمكن الادعاء بأنه بالرغم من تعدد الائتلافات وكثرة المرشحين في انتخابات 2014، إلا أن التنافس انحصر بين جبهتين أساسيتين: الأولى ائتلاف دولة القانون برئاسة "المالكي" والجبهة الثانية خصومه من الشيعة "المجلس الأعلى والتيار الصدري" ومن السنة "متحدون للإصلاح" ومن الكرد "التحالف الكردستاني" وفق هذا التقسيم يمكن قراءه برنامج وخطاب الائتلافات السياسي والانتخابي.

كما حافظ الخطاب السياسي الديني الساعي لجلب التأييد الشعبي عن طريق مخاطبة الأحاسيس والمشاعر الدينية والمذهبية للعراقيين على مركز الصدارة في الخطاب الانتخابي. إذ مثلت دالة "القرب من المرجعية الدينية" محور التنافس داخل التيارات السياسية الشيعية، مع محاولة كل تيار - شيعي - استثمار خطب وبيانات المرجعية الدينية لجلب التأييد لنفسه وتضعيف خصمه. في السياق ذاته يمكن الادعاء أنه بالرغم من ظهور مفاهيم مثل حكومة الأغلبية السياسية، وحكومة الفريق المنسجم، وحكومة المواطن والخدمات، إلا إن مفاهيم: القرب من المرجعية، طاعت المرجعية، احترام المرجعية والاستجابة لدعوة المرجعية هي التي تصدرت الخطاب السياسي للائتلافات السياسية الشيعية.

من جهة أخرى فإن المكون الاجتماعي السني كان يعيش فوضى سياسية وأمنية، وتشتت في الخطاب والموقف السياسي بالإضافة إلى حدوث اعتصامات شعبية في الجغرافية الاجتماعية السنية عمقت حدة الانقسام المذهبي وزادت من اقتدار الخطاب السياسي المذهبي والطائفي مع تضعيف الخطاب السياسي الوسطي والوطني. فلم يكن لدى التيارات السياسية السنية موقف موحد من الانتخابات. إذ دعا كبير رجال الدين السنة "عبد الملك السعدي" لعدم الاعتراف بشرعية الانتخابات وعدم انتخاب أحد¹³. فيما دعا رجل دين آخر "رافع الرفاعي" إلى المشاركة في الانتخابات قائلا: ((على الجميع المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وانتخاب المرشح المناسب في المكان المناسب وقطع الطريق أمام المفسدين الذين يحاولون الصعود

للمناصب لسرقة حقوق أهل العراق)) مؤكداً أن الاعتصامات الشعبية السنية لا يمكن أن تختزل بانتماءات انتخابية واحدة، ولا توجد لديها قائمة واحدة وليس في أجندتها دعم كتلة معينة¹⁴. في إشارة إلى أن ائتلاف متحدون السني لا يمثل تطلعات أهل السنة بشكل كامل.

كما حاول الائتلاف السياسي السني الرئيس "متحدون للإصلاح"، تبني مطالب المعتصمين السنية، وتبني خطاباً سنياً تعبويّاً شعبويّاً، يتهم الحكومة "بالطائفية" والجيش العراقي "بالجيش الصفوي" قائلاً في أحد بياناته أن منهجه هو إيصال ((صوت الإنسان العراقي المظلوم الذي يعاني من التهميش وسوء الإدارة وانعدام الفرص المتساوية والتعامل السيء من الأجهزة الأمنية والاعتقالات العشوائية))¹⁵. في إشارة إلى مظلومية الإنسان السني في العراق.

أما الائتلاف السياسي العلماني الرئيس "الوطنية" برئاسة "أياد علاوي" الذي أصبح ائتلاف ضعيف بعد انسحاب أغلب قادته السابقين من السنة، فقد حاول هو الآخر أن يستفيد من الدعوات الدينية "الشيعية والسنية" الداعية إلى التغيير في محاولة منه لطرح نفسه بديلاً حيادياً كفوءاً غير مذهبي، مؤكداً أنه يسعى إلى تحقيق حكومة وطنية بعيدة عن التوافقية المذهبية والطائفية، وتبني سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن إيران، ويسعى إلى تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار¹⁶.

ضمن هذا الفضاء السياسي والاجتماعي المتخاصم والاتهامات المتبادلة بين المتبارين السياسيين، أجريت الانتخابات في 2014/4/30 بذهاب ما يقارب 60% من الناخبين وهي نسبة تشير إلى انخفاض نسبة المشاركة قياساً بالانتخابات السابقة؛ بسبب عدم الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي وعدم القناعة بخطاب الائتلافات السياسية ذات الطبيعة المذهبية والطائفية على الرغم من تعددها ووصولها إلى ما يقارب (107) ائتلافاً وكياناً.

ثانياً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي قبل وأثناء انتخابات 2018.

لم تستطع التيارات والأحزاب السياسية الفائزة في انتخابات 2014، من إيجاد مفاهيم مشتركة تعزز من الوفاق فيما بينها، بسبب شدة الخصومة السياسية، والرغبة في الاستيلاء والتفرد في السلطة والقرار، بل تبنت خطاب سياسي ذات هوية فرعية وعانت من انقسام وخلافات حادة، لم تتمكن من تجاوزها بعد إجراء الانتخابات. ورافق هذا الخطاب السياسي الفرعي والجدل تدهوراً أمنياً كبيراً، حيث تمكن تنظيم داعش بعد أيام قليلة من إجراء الانتخابات - في 2014/6/11 - من الاستيلاء على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية تقدر بثلاث مساحات العراق، معلناً دولته على هذه الأراضي. بالإضافة إلى جزء آخر من الأرض السورية، مخلفاً وراءه جرائم قتل مروعة فضلاً عن تهجير مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي من ديارهم، فانتاب العراقيون نتيجة ظهور هذا التنظيم الخوف الشديد من المستقبل، وإحباط كبير وهم يشاهدون - على الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي - أبناءهم يذبحون بدون ذنب، والمرعب أكثر أن من يقوم بالذبح والقتل يدعي انتمائه للإسلام، ويردد شعارات إسلامية، كما أنه يدعي إن هدفه إقامة "دولة إسلامية".

إن هذه العوامل والإحباط الشعبي مجتمعة، لم تحدث تأثيراً كبيراً في خطاب وسلوك الأحزاب والتيارات السياسية وبقيت تتبادل الاتهامات والجدل المتبادلين بتحميل الطرف الآخر المسؤولية عاجزة عن الوصول إلى حل، لتشكيل الحكومة جديدة؛ نتيجة تمسك كل طرف بمواقفه، التي يرى فيها وفي نفسه حقاً مطلقاً، والطرف الآخر شراً وباطلاً مطلقاً.

تأسيساً على ما سبق، وعلى أثر دعوات مرجعية السيد "علي السيستاني" بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة عراقية جديدة والضغوطات الداخلية والخارجية اختار المكتب السياسي لحزب الدعوة "حيدر العبادي" مرشحاً جديداً لتولي رئاسة الوزراء خلافاً لرغبة المالكي، الذي اضطر للقبول بهذا الواقع مكرهاً. إن اختيار العبادي أفرز فيما بعد انقساماً وشرخاً كبيراً في حزب الدعوة الإسلامية، لم يتمكن من رتقه إلى اليوم، إذ ظهر داخل حزب الدعوة الإسلامية جناحان متنافران متنافسان -وفي أحيان كثيرة- شديداً العداء لبعضهما، هما جناح الأمين العام لحزب الدعوة "نوري المالكي" وجناح مسؤول المكتب السياسي ورئيس الوزراء "حيدر العبادي". انعكس هذا الانقسام أيضاً على مشاركة الحزب في انتخابات 2018 حيث شارك بائتلافين الأول "دولة القانون" برئاسة "المالكي" والثاني ائتلاف "النصر" برئاسة "العبادي"، ولم يتمكن من توحيد صفوفه بائتلاف واحد؛ مضطراً للإعلان في بيان رسمي: عدم المشاركة في الانتخابات باسم الحزب معطياً الحرية لإفراده في المشاركة في الائتلافات التي يرغبون¹⁷.

وبعد جدل طويل تمكن العبادي من تشكيل حكومة توافقية غلب على أفرادها الاعتبار والمقام السياسي، فكان أمام هذه الحكومة مسؤوليات كبرى أهمها الحرب مع "تنظيم داعش"، وإعادة بناء المؤسسة الأمنية المنهارة، بالإضافة إلى النهوض بملف الخدمات والإعمار ومكافحة الفساد المستشري في أجهزة الدولة. بناءً على ذلك يمكن القول بأن الحكومة نجحت في هزيمة "داعش" وإعادة الثقة بالمؤسسة الأمنية، لكنها لم تكن موفقة في الملفات الأخرى، وخاصة ملف الخدمات ومكافحة الفساد. إن إخفاقها في هذه الملفات جعلها تواجه مظاهرات شعبية غاضبة في أعوام (2015-2018) تطالب بتحسين الخدمات، ومكافحة الفساد، وإنهاء التوافقية الطائفية وإبعاد التيارات السياسية الإسلامية عن السلطة، محملة إياها بالإخفاقات الخدمية والأمنية ومنها ظهور داعش.

قاد هذه المظاهرات تيارات تدعي المدنية، مثل "الحزب الشيوعي العراقي" وانضم إليها "التيار الصدري" على الرغم من كونه تياراً إسلامياً وعنصراً فعالاً في كل الحكومات بعد 2003، ويتحمل جزءاً من المسؤولية عن المشاكل التي واجهتها؛ فرفعت هذه المظاهرات شعارات تظهر أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي ككل، كما أظهرت حجم عدم الثقة الشعبية بالتيارات السياسية الحاكمة، وخاصة الإسلامية منها، من هذه الشعارات "باسم الدين باكونا الحرامية وشلح قلع كلهم حرامية".

كان من نتائج هذه الاحتجاجات هو حصول تحول كبير في شكل وخطاب الأحزاب السياسية الرئيسية، وخاصة الإسلامية نحو الخطاب المدني، كي تحافظ على ديمومة وجودها، وتتمكن من احتواء مطالب

الحراك الشعبي، حيث اصدر "مقتدى الصدر" قرارا بجل كتلة الأحرار، ومنع عدد كبير من أعضائها من إعادة ترشيح انفسهم مرة أخرى، ومعلنا عن تشكيل حزب جديد ذات هوية مدنية، هو "حزب الاستقامة الوطني" أسس هذا الحزب حسب بيان "جعفر الموسوي" نائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدر من اجل ((تشكيل الكتلة الوطنية العابرة للطائفية والقومية والمحاصصة))¹⁸.

كما اضطر "عمار الحكيم" تحت وطأة التغيير والتجديد، ولمواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية إلى الانفصال عن المجلس الأعلى الإسلامي وتأسيس تياراً سياسياً جديداً باسم "تيار الحكمة الوطني"، متخلياً بذلك عن ميراث عائلته التي قادت "المجلس الأعلى الإسلامي" وفق رؤية إسلامية شيعية منذ التأسيس في عام 1982، إذ اعلن في 2017/7/26: ((إن عراق 2017 يختلف كثيرا عن عراق 2003 وعلى القوى السياسية الفاعلة والمخلصة أن تعي هذا الاختلاف مثلما وعيناه نحن في تيار الحكمة))¹⁹. وبناءً على ذلك، فإن الحكيم الذي يرى أن عراق 2017 يختلف كثيرا عن عراق 2003، فمن المؤكد أن عراق 2017 يختلف جذرياً عن عراق 1982 تاريخ تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والمبررات التي أدت إلى ظهوره. كما أن هذه الخطوة من "الحكيم" تشير ضمناً إلى إن اسم وأهداف ونمط وسلوك ورسالة المجلس الأعلى الإسلامي، قد أصبحت منتهية الصلاحية، وفقاً للواقع العراقي المعاصر، الذي فرض التخلي عن القديم، والظهور بشكل جديد يعطي الأولوية للخطاب والهوية الوطنيتين على حساب الهوية الإسلامية على الرغم من الانتماء الديني والإرث المذهبي الذي يحمله.

وقد أعلن "الحكيم" عن تبني تياره السياسي الجديد هدف التخلي عن القديم وتأسيس "دولة عصرية" تقودها الكفاءات الشابة واصفاً الشباب بأنهم يحملون ((الأصالة والعشق الوطني الخالص)). كما إن التخلي عن القديم وادعاء الصفة الوطنية فرض على "الحكيم" إعلان تياره الجديد، تياراً عابراً للمذهبية والقومية قائلاً: ((إن تيار الحكمة سوف يخوض الانتخابات ويساهم في العمل السياسي بعيداً عن التخذقات المذهبية والقومية ويعمل على ترسيخ مفهوم القوائم الوطنية وإعادة الانصهار الوطني على اختلاف قوميات أبناء العراق ومذاهبهم)). وهذا الرؤية هي على خلاف الرؤية السابقة التي كان يصف بها المجلس الأعلى الإسلامي نفسه بكونه الراعي للوحدة الشيعية، والمدافع عن حقوق الشيعة والساعي لتأسيس إقليم شيعي داخل الدولة العراقية.

وفي جانب آخر، فإن المكون الاجتماعي السني الذي كان يعيش نقمةً وغضباً كبيراً - بسبب ظروف الحرب على داعش - على كل ممثليه السياسيين، فرض هذا الغضب على "الحزب الإسلامي العراقي" الذي يعد أكبر واعرق حزباً إسلامياً سنياً، الإعلان في بيان عن عدم مشاركته باسمه في انتخابات 2018، تاركاً الحرية لإفراده للمشاركة بصفتهم الفردية وفي الائتلافات التي يرغبون ولهم الحرية في ذلك²⁰. فضلاً عن ذلك فإن القيادي في الحزب ورئيس مجلس النواب آنذاك "سليم الجبوري" قد أعلن تأسيس "التجمع المدني للإصلاح"²¹، في محاولة أخرى للتحول في الخطاب والعمل السياسي من الحركة تحت الصفة الإسلامية

إلى تبني الخطاب والهوية المدنية بعد أن أدرك تنامي النعمة الشعبية على الأحزاب الإسلامية، وهيمنة السلطة الإعلامية للتيار المدني شديدة النقد للتيارات السياسية الإسلامية.

انسجماً مع ما تقدم، حاولت التيارات السياسية "الإسلامية والعلمانية" على حد سواء، إظهار هويتها وخطابها على أنها تيارات مدنية، تسعى لبناء دولة مدنية يحكمها القانون، ويعيش فيها الجميع بدون تمييز ديني أو مذهبي أو قومي، وبالرغم من حجم المنافسة والخصومة الشديدة إلا أن التشابه في الخطاب السياسي والبرنامج الانتخابي من ناحية تشخيص العلل والأخطاء ووصف العلاج والحلول كان واضحاً بشكل كبير بين التيارات السياسية لدرجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين تيار وآخر، سوى في الأسماء، وهذا ما يقدم دليلاً على أن أصل الصراع هو صراع سياسي على السلطة، صراع على من يهيمن على إدارة الدولة وتكون القوة بيده، وليس للأيديولوجيا إلا دور الأداة في هذا الصراع.

كما أنه على الرغم من ضعف الواعز الديني في هذه الانتخابات، إلا أنه كان حاضراً في سلوك الائتلافات السياسية ومنها الائتلافات المدنية خصوصاً في مسألة طاعة المرجعية، وتبني دعوتها في التغيير متخذةً من دعوة سابقة للمرجعية "المجرب لا يجرب" ذريعة لضرب وتضعيف الخصوم. وقد تمخض عن الظروف المتقدمة الذكر استحداث وتكون ائتلافات انتخابية كان أهمها: -

1- ائتلاف سائرون المكون من (6) أحزاب وحركات سياسية "إسلامية - علمانية" بمحورية حزب الاستقامة "مقتدى الصدر" والحزب الشيوعي العراقي، تبني هذا الائتلاف خطاب سياسي مدني يظهر جلياً في الشعار الذي رفعه "لبناء الدولة المدنية.. دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية".

2- ائتلاف الفتح: تكون هذا الائتلاف - بشكل أساس - من الأحزاب والحركات الإسلامية التي قاتلت داعش تحت اسم "الحشد الشعبي" وأصبحت تملك نفوذ شعبي وعسكري كبير آنذاك، نتيجة ظروف الحرب "الانتصارات والتضحيات". من أهم هذه الحركات "منظمة بدر" و"عصائب أهل الحق"، هذا الائتلاف بحكم طبيعة التكوين الديني والجهادي والرغبة في قيادة الدولة وفق أسلوب لا يتقاطع مع الدعوات المدنية حاول المزج بين انتمائه وولائه الديني والمذهبي والطرح المدني مع التركيز على القدرة العسكرية وأولوية الملف الأمني، كما سعى إلى التخفيف من الانتماء المذهبي بضم عدد من المرشحين الذين ينتمون إلى المكون الاجتماعي السني من الذين قاتلوا تنظيم داعش²².

3- ائتلاف النصر: وهو الائتلاف الذي تكون بمحورية رئيس الوزراء آنذاك "حيدر العبادي" وضم عدداً كبيراً من الأحزاب والحركات الإسلامية والعلمانية وضم أيضاً أفراداً سنةً وكرداً وتركماناً، مقدماً نفسه وخطابه - من طريق هذا التكوين الشمولي لأطياف العراق - على أنه ائتلاف وطني عابر للجغرافية القومية والمذهبية، كما أنه عابر للأيديولوجيا، ولغرض الاستفادة من قوة الخطاب المدني والنعمة على التيارات الدينية، أعلن هذا الائتلاف سعيه لإقامة دولة مدنية يعيش فيها الجميع بعدالة دون تمييز²³. كما أن هذا الائتلاف ومن خلال اسمه "النصر" في إشارة إلى النصر الذي تحقق على داعش، ركز

في برنامجه الانتخابي على أن أهدافه هي ديمومة الانتصارات لكن هذه المرة الانتصار على الطائفية والفساد.

4- تيار الحكمة الوطني الذي يرأسه "عمار الحكيم" هو الآخر وفي إطار التغيير الذي حصل بانفصاله عن المجلس الأعلى الإسلامي، أعلن عن تبنيه منهجاً إسلامياً معتدلاً و خطاباً مدنياً يميل إلى الليبرالية، مركزاً على المسألة الاقتصادية وتقليل سيطرة الدولة على الاقتصاد والتوظيف²⁴.

5- ائتلاف دولة القانون "نوري المالكي"، تمسك هذا الائتلاف سياسياً بمشروعه الذي طرحه سابقاً، والمتمثل في السعي لإقامة دولة تحكمها الأغلبية السياسية، لتجاوز الطائفية والتوافقية السياسية، ومركزاً على المسألة الاقتصادية وخصوصاً البطالة ورفع مستوى الخدمات²⁵.

6- الائتلافات السياسية السنية: لم يستثن التحول في الخطاب السياسي نحو المدنية التيارات السياسية السنية، فعلى الرغم من تعدد هذا الائتلافات إلا أن خطابها كما هو حال الائتلافات الشيعية كان واحداً تقريباً، وهو التركيز على مسألة إقامة الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة ويتساوى فيها الجميع بالحقوق ويحكمها القانون، وتبني المصالحة الوطنية ونزع سلاح كل الحركات المسلحة خارج إطار الدولة.²⁶ كان من أهم هذه الائتلافات هو "القرار العراقي" "إسماع النجيفي"، و ائتلافات أخرى تغيرت أسمائها بتغير اسم المحافظة التي يشاركون فيها مثل ائتلاف "أنبار هويتنا"، "نينوى هويتنا"، "صلاح الدين هويتنا"، "ديالى التحدي"، وكان هذا التنوع في الأسماء تكتيك انتخابي "حزب الحل" الغرض منه كسب أكثر أصوات من طريق تقديم خطاب انتخابي، يتناسب مع مشاكل وهموم كل محافظة عراقية يتواجد فيها جمهور سني باعتبارها دائرة انتخابية واحدة.

7- الائتلافات العلمانية وتحديدًا الليبرالية: وهي قدمت خطابها وهويتها على إنها هي صاحبة الدعوة المدنية الحقيقية المتمثلة ببناء دولة المؤسسات، ودولة المواطنة الحقيقية التي تقوم على أسس العدل والمساواة وسيادة القانون²⁷، وقد تبنت دعوات فصل الدين والمؤسسة الدينية عن العمل السياسي، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بالدعوة إلى إبعاد الأحزاب السياسية الدينية أيضاً، مبررةً ذلك بأن هذه الأحزاب هي التي تتحمل أخطاء المرحلة السابقة، إلا أن هذه الائتلافات بدوافع برغماتية ولغرض حصد أصوات الناخبين ناقضت خطابها باستخدامها لدعوات المرجعية الدينية بالتغيير، وعدم انتخاب المجرب لتوجيه ضربات لخصومها من الإسلاميين. وبعنوان مثال نشر الحزب الشيوعي لافتات في بغداد تروج لكلام المرجعية الدينية كان مضمونها "المجرب لا يجرب كونوا مع النزهيين والكفوئين" كما استثمرت تيارات أخرى ومنها ائتلاف الوطنية "أياد علاوي" هذه العبارة المجترأة "المجرب لا يجرب" في منشورات مرشحها في المحافظات الجنوبية.

تأسيساً على ما تقدم فإن خطاب التيارات السياسية المتقارب في المفاهيم والبرامج والمتخاصم سياسياً لم يكن مقنعاً للشعب العراقي كثيراً، إذ على الرغم من كثرة الكيانات المشاركة في الانتخابات (23 ائتلاًفاً، 45 حزباً،

19 قائمة فردية) فقد سجلت الانتخابات أضعف مشاركة شعبية منذ عام 2005 حيث بلغت المشاركة في الانتخابات ما نسبته 44% فقط من الذين يحق لهم التصويت والمشاركة، فضلا عن ذلك فإن التقارب في الخطاب قد انعكس على نتائج الانتخابات، إذ كانت متقاربة بشكل كبير.

الخاتمة:

بالاستناد إلى ما تقدم وبعد تتبع الظروف السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تكوين ملامح الخطاب السياسي العراقي في كل دورة سياسية (انتخابية)، وبعد توضيح العوامل المسببة للخصومة السياسية والتي بدورها ساهمت في صياغة الخطاب السياسي للتيارات السياسية العراقية، يتضح أن الخطاب السياسي العراقي في الحقبة الزمنية من 2005 وحتى 2019 كان خطابا متغيراً باستمرار، وكان عامل الخصومة السياسية هو العامل المهم في تغير الخطاب وعدم ثباته النسبي، وبسبب قوة هذا العامل لم تجد التيارات السياسية العراقية المكونة للسلطة السياسية حرجاً في التحول السريع في الخطاب واحياناً في تبني خطابات متناقضة أيديولوجياً. على الرغم من ادعاءها أنها تيارات أيديولوجية "إسلامية-علمانية"، لها رؤيتها الثابتة للكون، والحياة، والإنسان، والحكم والسلطة. فلم تجد هذه التيارات السياسية حرجاً في التحول من اليسار إلى اليمين وبالعكس، ومن الإسلامية إلى المدنية وبالعكس، بل لم يجد أغلبها حرجاً في تبني خطاب سياسي واجتماعي يخالف أسسه ومقومات وجوده. وأمثلة ذلك كثيرة، منها ما فرضه عامل الخصومة السياسية وظروف التجديد والواقعية السياسية على "حزب الدعوة الإسلامية" من تغيير في خطابه وفي أهدافه الاستراتيجية، عن طريق التحول والانتقال من إقامة "دولة إسلامية" تحكمها الشريعة وفقاً لأدبياته، إلى دعوة صريحة تبناها قبل كل انتخابات تتمثل بإقامة "الدولة المدنية" التي يحكمها القانون الوضعي. والأمير ذاته ينطبق على "التيار الصدري" الذي ظهر في عام 2004 كتيار اجتماعي وسياسي راديكالي يسعى إلى تحكيم الشريعة، مؤسساً لذلك محاكم شرعية، ثم تحول سريعاً ليتبنى الخطاب المدني، بل ذهب أبعد من ذلك إلى التحالف مع تيارات صاحبة دعوى علمانية علنية، مثل الحزب الشيوعي العراقي. والأمير ذاته يسري على بقية التيارات السياسية الإسلامية، المجلس الأعلى الإسلامي والحزب الإسلامي العراقي. وهذا التحول في الخطاب -أيضاً- لم تشذ عنه التيارات العلمانية، التي حاولت أن تجد نفسها، وتضع موطئ قدماً لها في السلطة، فهي لم تجد حرجاً - غالباً - في منافسة التيارات الإسلامية على تبني الخطاب الديني المذهبي، ولم تعقها أهدافها في الوصول إلى الدولة العلمانية أو المدنية عن التحالف مع المخالف الأيديولوجي؛ لغرض تحقيق الفوز والوصول أو المشاركة في القدرة والسلطة. هذا التبدل والتغير في خطاب التيارات السياسية جعل من الخطاب السياسي العراقي باعتباره انعكاس لها، خطاباً غير ثابت المعالم ومتغير باستمرار وفقاً لطبيعة العلاقة بين الأطراف المتنافسة وطبيعة عامل الخصومة وشدته.

الهوامش:

- 1 - البرنامج الانتخابي للائتلاف العراقي الموحد 2005
- 2 - بيان مكتب السيد السيستاني في 8/ ذي القعدة 1426، 2005/11/12
- 3 - مهدي، إسامة: مخاوف من انتخابات تؤدي إلى أزمة سياسية جريفة إيلاف 2005/12/15
- 4 - البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق العراقي 2005
- 5 - البرنامج الانتخابي للقائمة العراقية الموحدة 2005 .
- 6 - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الكيانات السياسية 2010 .
<http://ihec.iq/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.aspx>
- 7 - المصدر نفسه.
- 8 - المصدر نفسه.
- 9 - البرنامج الانتخابي لدولة القانون 2010، ص20.
- 10 - قناة آفاق: كلمة المالكي بمناسبة التعريف بائتلاف دولة القانون في 2009/10/2 .
- 11 - برنامج عمل الائتلاف الوطني العراقي 2010 .
- 12 - البرنامج الانتخابي لائتلاف العراقية 2010.
- 13 - صحيفة الشرق الاوسط السعودية 2013/12/14 .
- 14 - صحيفة الزمان 2013/12/15 .
- 15 - بيان ائتلاف متحدون في 2013/12/14 .
- 16 - قناة الشرقية 2014/4/15 .
- 17 - بيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية في 2018/1/13 .
- 18 - خطاب صحفي القاه جعفر الموسوي في 2017/9/20 .
- 19 - خطاب الحكيم في يوم إعلان تأسيس تيار الحكمة لوطني 2017/7/26 .
- 20 - بيان الحزب الإسلامي في 2018/2/26 .
- 21 - البيان التأسيسي للتجمع المدني للإصلاح في 2017/8/18 .
- 22 - هادي العامري خطاب اعلان تحالف الفتح في 2018/3/31.
- 23 - البرنامج الانتخابي لائتلاف النصر 2018.
- 24 - البرنامج الانتخابي لتيار الحكمة الوطني 2018، ص39.
- 25 - قناة آفاق: خطاب المالكي في 2018/4/14.
- 26 - برنامج تحالف القرار العراقي، جريدة دنيا الوطن في 2018/1/15 .
- 27 - الموقع الرسمي لائتلاف الوطنية <https://www.al-watniah.com> آخر زيارة 2020 /3/11

المصادر:

أولاً: الوثائق:

- 1- البرنامج الانتخابي للائتلاف العراقي الموحد 2005
- 2- البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق العراقي 2005

- 3- البرنامج الانتخابي للقائمة العراقية الموحدة 2005 .
- 4- البرنامج الانتخابي لدولة القانون 2010.
- 5- برنامج عمل الائتلاف الوطني العراقي 2010 .
- 6- البرنامج الانتخابي لائتلاف العراقية 2010.
- 7- البرنامج الانتخابي لائتلاف النصر 2018.
- 8- البرنامج الانتخابي لتيار الحكمة الوطني 2018.
- 9- بيان مكتب السيد السيستاني في 8/ ذي القعدة 1426، 2005/11/12
- 10- بيان ائتلاف متحدون في 2013/12/14 .
- 11- البيان التأسيسي للتجمع المدني للإصلاح في 2017/8/18 .
- 12- بيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية في 2018/1/13 .
- 13- برنامج تحالف القرار العراقي، جريدة دنيا الوطن في 2018/1/15 .
- 14- بيان الحزب الإسلامي في 2018/2/26 .

ثانيا: الجرائد والصحف والقنوات التلفزيونية

- 1- قناة آفاق: كلمة المالكي بمناسبة التعريف بائتلاف دولة القانون في 2009/10/2 .
- 2- قناة آفاق: خطاب المالكي في 2018/4/14.
- 3- صحيفة الشرق الأوسط السعودية 2013/12/14 .
- 4- صحيفة الزمان 2013/12/15 .
- 5- قناة الشرقية 2014/4/15 .
- 6- خطاب الحكيم في يوم إعلان تأسيس تيار الحكمة لوطني 2017/7/26 .
- 7- خطاب صحفي القاه جعفر الموسوي في 2017/9/20 .
- 8- هادي العامري خطاب إعلان تحالف الفتح في 2018/3/31.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1- الموقع الرسمي لائتلاف الوطنية <https://www.al-watniah.com> اخر زيارة 2020 /3/11
 - 2- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الكيانات السياسية 2010 .
- <http://ihc.iq/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.aspx>
9. اخر زيارة 2020/8/15